باب تسمية المذكر بالمؤنث[1]:

يريد بقوله: من العرب من يصرفه: من العرب من يذكر الكراع ويصرفه[2] حكاه ابن الأنباري وهي لغة رذيئة كما ذكر[3].

وقوله: بالتاء إذاً فإنما هي مؤنثة كعنيق..

يريد أن ألف التأنيث في حباري إذا حذفتها للتحقير بقي الاسم على ما كان عليه من التأنيث بوجود العلامة فإذا سميت بمصغرها لم تصرفه كما لم تصرف عنيقا لأن التأنيث لا يزول عنها بالتحقير.

وقوله: وليس يختصر به واحد المؤنث[4]:

---

(1) هذا الباب موضوع على أن ما سمى بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف المعرفة وانصرف في النكرة وشرط ذلك المؤنث أن يكون اسماً موضوعاً للجنس أو مصروفاً لتعريف المؤنث ولم يكن منقولاً إلى المؤنث عن غيرها. وقال المبرد: وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سميت به مذكراً وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث تحركت حروفه أو سكن ثانيها وذلك نحو وعد وشمس وقدم.. إذا سميت بشيء من هذا رجلاً انصرف، وإذا كان على أربعة أحرف فصاعداً ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة وذلك نحو رجل سميته عقرباً وعناقاً.

المقتضب 3/320، الكتاب 2/19

(2) كراع اسم رجل من العرب من يصرفه.
يشبهه بذراع والأجود ترك الصرف وصرفه أخبث الوجهين وكأن الذي يصرفه إنما يصرفه لأنه كثر به تسمية الرجال فأشبه المذكر في الأصل لأن الأصل أن يسمى المذكر بالمذكر.

المخصص 17/59

(3) ما كان على أربعة أحرف وكان مؤنثاً أصلاً في المؤنث أو مشتقاً للمؤنث سميت به مذكراً لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة نحو عناق وعقرب وعنكبوت... ما لا ينصرف الزجاج ص 55.

(4) صفات المذكر والمؤنث يتداخلان. فأما ما كان من صفات المؤنث نحو طالق وطامث فإذا سميت به رجلاً انصرف لأنك إنما سميت بلفظ مذكر وصف به مؤنث. =